الأنباء
الاربعاء 5 اكتوبر 2011

موسكو تعتبر المشروع الأوروبي لإدانة سورية «غير مقبول»

أردوغان: تركيا ستفرض عقوبات على دمشق خلال أيام

الرئيس السوري بشار الأسد مستقبلا وفد القوى الوطنية اللبنانية (سانا)

عواصم ـ وكالات: حتى وقت متأخر من مساء أمس كان المشهد الدولي يتنازع حول التصويت على مشروع القرار الأوروبي المدين لأعمال القمع في سورية في مجلس الأمن، فرغم تخلي الدول الأوروبية عن كلمة «عقوبات» في مسودة القرار لتمريره عبر مجلس الأمن، جددت روسيا رفضها له واصفة إياه بـ «غير المقبول».

وصرح نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف لوكالة انترفاكس ان هذا المشروع الذي أجريت في شأنه مشاورات كثيفة في الأيام الأخيرة، «للأسف لا يرضينا ولم تؤخذ كل هواجسنا في الاعتبار».

وأضاف «لذلك فإن النص الذي تريد الدول الغربية ان يتم التصويت عليه غير مقبول بالنسبة الينا».

وأشار غاتيلوف الى ان موسكو تأمل صدور قرار يشدد على ضرورة الحوار السياسي في سورية وممارسة ضغط أيضا على المعارضة وعلى نظام الرئيس بشار الأسد على حد سواء.

وكانت بريطانيا وفرنسا وألمانيا والبرتغال قد تخلت عن كلمة «عقوبات» في مسودة القرار في مسعى لتمريره عبر مجلس الأمن غير ان ديبلوماسيين قالوا انه مازال من غير الواضح ما اذا كان ذلك كافيا لتجنب استخدام روسيا الفيتو لنقضه.

وتدين مسودة القرار الأوروبية الراهنة «بقوة الانتهاكات الخطيرة والمنهجية المستمرة لحقوق الإنسان من جانب السلطات السورية»، مطالبة بوقف فوري لـ «جميع اشكال العنف».

ويدعو القرار «لإجراءات محددة الأهداف» اذا أخفقت الحكومة السورية في الانصياع في غضون 30 يوما.

وفي واشنطن عرقلت وزارة الخزانة الأميركية أمس الأول بيع معدات اتصالات لسورية، في احدث إجراء عقابي أحادي تتخذه واشنطن ضد نظام الأسد.

وبحسب وثيقة لوزارة الخزانة يحظر الآن على الشركات الأميركية بيع معدات او تكنولوجيا اتصالات للحكومة السورية «بما في ذلك معدات أقمار صناعية او شبكات أرضية»، غير ان القرار لا يشمل جميع الشركات السورية الخاصة.

من جانبه، أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان امس ان بلاده ستتخذ سريعا قرارا بفرض عقوبات على النظام السوري كما ذكرت وكالة انباء الأناضول.

وقال اردوغان خلال زيارة رسمية الى جنوب افريقيا «لا يسعنا ان نقف متفرجين حيال ما يحصل في سورية. يقتلون أبرياء وعزلا. لا يمكننا ان نقول: لنترك الأمور تسير على ما هي عليه».

وأضاف اردوغان «سنعلن جدول عقوبات بعد زيارة الى هطاي» جنوب تركيا.

وأوضح انه سيزور في نهاية هذا الأسبوع او الأسبوع المقبل هذه المدينة القريبة من الحدود السورية، حيث أقيمت مخيمات لآلاف السوريين الذين هربوا من عمليات القمع.

وقال اردوغان «سبق ان أعلنا بعض الإجراءات التي لا يمكن الانتظار عليها».

وقد اعترضت تركيا الشهر الماضي سفينة شحن كانت تنقل أسلحة الى سورية وأعلنت انها ستفعل ذلك مع كل شحنات الأسلحة المرسلة الى سورية.

الرئيس السوري يستقبل وفداً من القوى الوطنية اللبنانية

بحث الرئيس السوري بشار الأسد مع وفد من القوى الوطنية اللبنانية مؤلف من عبدالرحيم مراد رئيس حزب الاتحاد وكمال شاتيلا المنسق العام للجنة متابعة مؤتمر بيروت والساحل ومصطفى حمدان أمين الهيئة القيادية في حركة الناصريين المستقلين «المرابطون» ما تتعرض له منطقة الشرق الأوسط من مخططات تستهدف تقسيم دولها وتفتيتها لإعادة السيطرة عليها.

وقال بيان رئاسي سوري ان اللقاء تناول الأوضاع في سورية والضغوط الدولية التي تستهدف النيل من مواقفها العروبية والوطنية. وأكد أعضاء الوفد وقوفهم إلى جانب سورية في وجه ما تتعرض له من أعمال إرهابية تستهدف استقرارها وأمن مواطنيها وحملات تحريضية ومحاولات التدخل في شؤونها الداخلية. وأعربوا عن ثقتهم بأن سورية ستخرج أقوى بعد تجاوز هذه المرحلة وأن قوتها ستكون قوة للبنان وللقضايا العربية وخصوصا القضية الفلسطينية. وكان الرئيس الأسد بحث مع رئيسي وزراء لبنان السابقين سليم الحص وعمر كرامي في الشهر الماضي الأحداث في سورية وتداعياتها على المنطقة عموما وعلى لبنان بشكل خاص.

● دمشق ـ هدى العبود

سورية تلغي قرار منع استيراد البضائع و«العشائر» ترصد 5 ملايين لمن يدلي بمعلومات عن قاتل نجل المفتي

أعلنت الحكومة السورية أمس الغاء قرار تم اعتماده الاسبوع الماضي حول تعليق استيراد البضائع التي يزيد رسمها على 5٪، بحسب وكالة الانباء السورية الرسمية (سانا).

واوردت الوكالة ان «مجلس الوزراء قرر في جلسته التي عقدها (أمس) إلغاء قرار تعليق استيراد السلع والبضائع التي يزيد رسمها الجمركي على 5 ٪». يأتي ذلك بعد رفض تجار واقتصاديون القرار خلال اجتماع أمس الأول لاتحاد غرف التجارة اذ اعتبروا انه لا يخدم مصالح التجارة الوطنية، بحسب احد التجار. وكانت الحكومة السورية اعلنت في 26 سبتمبر الماضي «في اطار اتخاذ الاجراءات الوقائية لحماية الاقتصاد الوطني وحماية المنتجات المحلية، اعتمد مجلس الوزراء قرارا يقضي بتعليق استيراد بعض المواد التي يزيد رسمها الجمركي على 5٪ ولمدة مؤقتة وذلك باستثناء بعض السلع الأساسية التي يحتاجها المواطن ولا تنتجها الصناعة المحلية».

وكان وزير الاقتصاد والتجارة السوري محمد نضال الشعار اعلن حينها ان القرار اتخذ «للحفاظ على مخزون البلد من القطع الاجنبي». واعلن أن القرار كان يهدف لضمان الحاجات الأساسية للمواطن السوري لفترات طويلة جدا.

في سياق آخر، استنكرت القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية في سورية وهي ائتلاف حاكم بقيادة حزب البعث، الأصوات التي تستقوي بالأجنبي وتطالب بالحماية الدولية والتدخلات الخارجية والمؤامرة الكبرى التي تتعرض لها سورية بسبب مواقفها الداعمة للمقاومة والرافضة لمحاولات الهيمنة على الوطن العربي واستلاب إرادته السياسية وقراره المستقل. وأكدت القيادة المركزية للجبهة خلال اجتماعها برئاسة سليمان قداح نائب رئيس الجبهة أهمية حزمة المراسيم التشريعية التي أصدرها الرئيس السوري بشار الأسد والتي تهدف إلى تطوير البلاد وتحديثها. الى ذلك، أكدت مصادر موثوقة لـ «الأنباء» أن عشائر حلب توعدت بالرد على عملية اغتيال سارية حسون ابن مفتي الجمهورية أحمد بدر الدين حسون. وقالت المصادر إن العشائر وضعت مكافأة مادية لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى القبض على المسلحين وتعهدت بدفع خمسة ملايين ليرة سورية لمن يعطي معلومة عمن قام بالعملية. وقالت العشائر إن أقل ما يستحقه المجرمون الإعدام بساحة باب الفرج فقد وصلت الأمور معهم إلى اغتيال رجال الدين في حلب والقصاص العادل هو إعدام هذا المجرم ومن معه لكي يكون عبرة لمن اعتبر. وأضافت العشائر: «إلى الآن نحن في حلب نضبط النفوس لأجل وحدة الوطن خلف قائد عزيز النفس طيب الخصال».

● دمشق ـ هدى العبود ـ بروين إبراهيم

قدري جميل: النظام والمعارضة وصلا إلى مأزق

موسكو ـ يو.بي.آي: قال رئيس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين قدري جميل أمس إن محاولات قلب النظام في سورية عبر المظاهرات في الشارع فشلت وان النظام كما المعارضة أصبحا الآن في مأزق. وأوضح جميل في حديث لوكالة «نوفوستي» الروسية أن «محاولات قلب نظام بشار الأسد عبر الاحتجاجات في الشارع فشلت». وقال ان النظام والمعارضة والشارع جميعا في مأزق، موضحا ان النظام لايزال غير قادر على وقف المظاهرات في الشارع ولكن المعارضة فشلت في استخدام الاضطراب الشعبي لصالحها وأضاف جميل ان الأحداث أظهرت ان الأهداف القصوى وغير العملية للمعارضة السورية بتغيير النظام لا ينسجم مع الاصطفاف الحقيقي للقوى في البلاد. وأشار إلى أن حجم المظاهرات تراجع كثيرا عما كان عليه قبل أشهر مقدرا أن عدد المتظاهرين تراجع ما بين 25 و30٪ عن السابق، وقال ان «الإعلام الخارجي ومن ضمنه شبكات الإعلام الغربية تحاول رسم صورة مغايرة كليا، فهي تميل إلى إظهار أن حجم المظاهرات يتسع ولكن هذا الأمر لا ينفع».

واعتبر جميل ان الحل للمأزق الحالي هو الحوار السياسي فعلى النظام والمعارضة والمتظاهرين أن يبدأوا حوارا من شأنه أن يساعدهم على الوصول إلى تسوية معقولة، معتبرا أن أي محاولة من أي طرف لفرض شروطه على الآخر ستعمق الأزمة أو قد تؤدي إلى موجة جديدة من المظاهرات ولكن بزخم أكبر.

السويد تطرد ديبلوماسيين سوريين «أرهبوا» محتجين ضد النظام

عواصم ـ أ.ف.ب: أعلن وزير الخارجية السويدي كارل بيلت امس ان السويد ستطرد الديبلوماسيين السوريين في السويد الذين يرهبون معارضي النظام. وقال بيلت للإذاعة السويدية «اذا تصرف موظفون ديبلوماسيون بطريقة لا تتناسب مع وضعهم الديبلوماسي، فلن يكونوا عندئذ موضع ترحيب في السويد». واضاف «هذا امر يمكننا القيام به وقد قمنا به حتى الآن».

وأكد الوزير ان السويد أبعدت حتى الآن ديبلوماسيين سوريين لأنهم ارهبوا افرادا من الجالية السورية كانوا يحتجون على نظام الرئيس بشار الأسد. من جهتها، حذرت فرنسا أمس من اي عمل عنف او ترهيب في فرنسا بحق معارضين سوريين تعرض بعضهم لاعتداءات في الأسابيع الاخيرة. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية برنار فاليرو خلال لقاء صحافي «لن نقبل ان تنظم دولة اجنبية اعمال عنف او ترهيب على اراضينا او بمثل هذه التصرفات إزاء مواطنينا في سورية».

وأوضح فاليرو ان فرنسا أوضحت موقفها «بلهجة صارمة» امام السفيرة السورية في باريس لمياء شكور التي استدعيت مرات عدة الى وزارة الخارجية الفرنسية».

العقيد المنشق الأسعد ينفي اعتقاله ويؤكد وجوده في تركيا

سورية: حملة أمنية مركزة في تلبيسة وقتلى وجثث مجهولة في حمص

صورة عن الانترنت لمظاهرة نسائية خرجت في حمص تأييدا للمجلس الوطني

عواصم ـ وكالات: في وقت تركزت العملية الأمنية لقوات الجيش والشبيحة السورية أمس في بلدة «تلبيسة» التابعة لحمص اضافة الى تجدد اطلاق الرصاص بشكل عنيف في المنطقة الجنوبية، نفى العقيد المنشق رياض الأسعد المعلومات الصحافية التي تحدثت عن القبض عليه ومجموعة أخرى من المنشقين.

فقد قال المرصد السوري لحقوق الإنسان أن 3 جنود من الجيش السوري ومدنيا واحدا قتلوا في محافظة إدلب فيما عثر على جثامين 6 مواطنين في مدينة حمص.

وقال المرصد المعارض ومقره بريطانيا في بيانات إن «الجنود الثلاثة والمدني استشهدوا خلال اشتباكات في مثلث كفرحايا ـ شنان ـ سرجة في جبل الزاوية في محافظة إدلب بين جنود معسكر للجيش ومسلحين يعتقد أنهم منشقون عن الجيش».

وأضاف أن «جثماني طفلين مقتولين عثر عليهما بجانب حاوية للقمامة في حي الإنشاءات في مدينة حمص كما عثر في حي النزهة على جثمان سيدة مقتولة قرب مشفى جمعية النهضة وجثماني رجلين قرب جامع خالد بن الوليد في حي الخالدية وجثمان رجل عند مفرق زيدل، فيما لم يذكر هوية أي من الجثامين الستة.

وأشار إلى أن سيدة تبلغ من العمر 45 عاما لم يذكر اسمها قتلت أمس على باب منزلها في مدينة تلبيسة برصاص قناصة، وأضاف ان 3 مواطنين لم يحدد هوياتهم قتلوا في المدينة نفسها بإطلاق رصاص من قبل حاجز أمني في قرية الدار الكبيرة قرب تلبيسة.

وقال المرصد المعارض ان شابا من حي البياضة في حمص قتل بالرصاص على حاجز في حي دير بعلبة، كما عثر على جثمان شاب من حي آخر مقتولا في حي القرابيص. وأضاف انه تم مساء أمس اغتيال الناشط الشيوعي مصطفى أحمد علي (52 عاما) برصاص مجهولين في حي جب الجندلي و«استشهد طفل في الحي نفسه لدى اطلاق الرصاص على السيارة التي كانت تقله مع والده الذي أصيب بجراح».

وقال ان «قوات الأمن السورية اعتقلت 9 طلاب خرجوا في مظاهرة أمس للمطالبة بإسقاط النظام من مدرسة الثورة في شارع ابن خلدون بمدينة بانياس» ولم يحدد هوية أي منهم.

من جهته قال عامر الصادق ممثل اتحاد تنسيقيات الثورة السورية ـ في تصريح لقناة «العربية» الفضائية أمس ـ ان قوات الجيش السوري شنت عملية عسكرية مركزة على تلبيسة واستهدفت نيران الدبابات الأهداف المدنية تزامنا مع قطع الاتصالات عن المدينة، وقامت بإطلاق النار بغزارة على المتظاهرين ما أسفر عن سقوط عدد من الشهداء والجرحى، وقال ان قوات الجيش أعادت انتشارها في المنطقة، وهي تستقبل العائدين الى منطقة تلبيسة بالاعتقال والتنكيل والتعذيب، كما تم استئناف قصف بعض المنازل والمحال التجارية وملاحقة الأهالي ونهب تلك المحال.

وفي مدينة دمشق وريفها قامت ست مروحيات عسكرية بالاتجاه ناحية الريف الشرقي لمدينة دمشق والذي يضم حراستا التي تعرضت الليلة قبل الماضية الى دخول عصابات «الشبيحة والأمن» مدججين بالسلاح وقاموا بمداهمات لعدة مناطق في المدينة.

في غضون ذلك، نقلت وكالة الأناضول التركية للأنباء ان العقيد رياض الأسعد وهو أرفع رتبة تنشق عن الجيش السوري تأكيده أنه لجأ إلى تركيا نافيا مزاعم بأنه اعتقل عندما سيطرت قوات سورية على معقل للمعارضين.

وتابع الأسعد «نعيش في مكان آمن في تركيا. أنا ممتن لحكومة تركيا وشعبها. المسؤولون الأتراك اهتموا بأمرنا».

وجاء تصريحه في تقرير صدر من «هطاي» في جنوب تركيا التي لجأ إليها نحو سبعة آلاف سوري للفرار من حملة القمع على المحتجين السوريين المطالبين بإنهاء حكم الرئيس بشار الأسد.

وقال الأسعد ان «بعض المؤسسات الإعلامية في سورية نشرت أخبارا عن اعتقالي. هذه الأخبار كاذبة».

وأضاف ان «النظام السوري شن عملية وحشية في الرستن بمحافظة حمص للعثور علي واعتقالي وادعى انه اعتقلني في نهاية العملية. هذه الأخبار تهدف إلى إحباط الشعب السوري».

وأضاف الأسعد «أعيش في ظروف جيدة هنا في تركيا. كل حاجاتي يؤمنها المسؤولون الأتراك. أنا موجود في مكان آمن بتركيا».

وأعرب الأسعد عن امتنانه لحكومة تركيا وشعبها وقال «المسؤولون الأتراك يهتمون بنا. ليس لدينا مشاكل في تركيا. نعيش مرتاحين وسعداء. نشكر الحكومة والشعب التركي على حسن الضيافة».

ونفى التقارير التي ذكرت ان السلطات التركية تمارس ضغطا أو عنفا على السوريين النازحين، مضيفا «الجميع يعاملنا جيدا في تركيا».

وقال الأسعد ان «النظام السوري هو نظام قاتل. النظام السوري يقتل الأبرياء. إنه نظام ديكتاتوري يهاجم المدنيين بكامل قوته. يستخدم الجيش والعصابات المسلحة لفعل ذلك. النظام يقتل الأطفال والنساء وحتى الحيوانات».

من جهتها، قالت منظمة العفو الدولية أمس ان مسؤولي السفارات السورية يعملون بشكل منتظم على مضايقة المعارضين في الخارج في مسعى لإسكات الاحتجاجات ضد القمع الدامي للتظاهرات ضد نظام الرئيس السوري داخل البلاد.

وقالت المنظمة التي تتخذ من لندن مقرا لها انها وثقت حالات تشمل أكثر من 30 ناشطا في ثمانية بلدان هي بريطانيا وكندا وتشيلي وفرنسا وألمانيا واسبانيا والسويد والولايات المتحدة.

وحثت المنظمة البلدان المضيفة على اتخاذ «تدابير أقوى ضد السفارات السورية المتهمة بتنسيق هذا النوع من المضايقات والترهيب»، ودعت الدول المعنية الى حماية الحق في حرية التجمع والتعبير.

وقال نيل سامونذ باحث منظمة العفو الدولية للشؤون السورية ان «المهاجرين السوريين قد دأبوا من خلال الاحتجاج السلمي على تسليط الضوء على الانتهاكات التي نرى انها ترقى الى مستوى جرائم ضد الإنسانية، وهذا يمثل تهديدا للنظام السوري».

وتابع «وفي رده على ذلك، يبدو أن النظام قد شن حملة منظمة وعنيفة أحيانا لترهيب السوريين في الخارج وإسكاتهم».

وقالت العفو الدولية انه في الكثير من الأحيان تم تصوير المحتجين خارج السفارات السورية من قبل موظفين بالسفارة ثم تعرضوا لمضايقات من أنواع مختلفة بما في ذلك تلقي مكالمات هاتفية ورسائل بالبريد الالكتروني وعلى فيسبوك تحذرهم وتطالبهم بالتوقف عن الاحتجاج.

وقال بعض النشطاء للعفو الدولية ان موظفين بالسفارة هددوهم بشكل مباشر.

وذكرت نعيمة درويش، التي أنشأت صفحة على «فيسبوك» للدعوة الى احتجاجات خارج السفارة السورية في العاصمة التشيلية سانتياغو، ان موظفا كبيرا اتصل بها وطلب مقابلتها شخصيا. وأبلغت «العفو الدولية» «قال لي انني ينبغي ألا أفعل مثل هذه الأشياء. وقال انني سأفقد حقي في العودة الى سورية إذا ما واصلت ذلك».

وقال عدد من السوريين ان أسرهم في الداخل تعرضت لاستهداف من جانب قوات الأمن لردعهم عن مواصلة أنشطتهم في الخارج. وذكرت المنظمة وضع شقيق عماد مهلل ويدعى علاء الدين فأفادت بأنه اعتقل في يوليو بسورية لأربعة أيام.

وعقب تعرضه على ما يبدو للتعذيب، عرضت عليه صور وأشرطة فيديو لاحتجاجات خارج السفارة السورية في اسبانيا وطلب منه أن يتعرف على أخيه وسط المشاركين.

وبحسب المنظمة قبض مجددا في 29 أغسطس على علاء الدين وأجبر فيما يبدو على الاتصال بعماد هاتفيا ليطلب منه وقف مشاركته في الاحتجاجات.

وقالت المنظمة ان عماد وعائلته لم يسمعوا عن علاء الدين منذ ذلك الوقت، ويساورهم قلق بالغ على سلامته.

من جهته، نقل موقع «روسيا اليوم» عن مصادر في تنسيقيات الثورة السورية أن بشرى الزين وهي قريبة للمعارض السوري البارز برهان غليون اختطفت يوم الأحد 2 أكتوبر في مدينة حمص.

وأوضح الموقع ان الفتاة المختطفة هي ابنة زينات غليون ابنة عم برهان غليون المقيم في فرنسا. وذكرت المصادر أن 3 أشخاص صعدوا إلى منزل ديب غليون حيث كانت الفتاة وأمها في زيارة عائلة قريبهم واقتحموه واختطفوا الفتاة البالغة من العمر 21 عاما. ولحقت الأم بالفتاة والخاطفين وتعلقت بباب سيارة الأجرة التي نقلت المجرمين الى المنزل، ولكن السيارة مضت مسرعة وحتى سقطت الأم على الأرض.

«الطماطم» ساهمت في إنهاء معارضة الكونغرس لتعيين فورد سفيراً في دمشق

بعد اعتراضات عديدة، صادق مجلس الشيوخ الأميركي بالإجماع على تعيين السفير الاميركي روبرت فورد سفيرا للولايات المتحدة في دمشق وذلك في تصويت جرى مساء اول من أمس.

وكان من المقرر ان يترك فورد منصبه نهاية العام الحالي ان لم يوافق الكونغرس على القرار الذي اصدره البيت الابيض بتعيينه في منصبه الحالي اذ ان قرار التعيين صدر من البيت الابيض خلال عطلة الكونغرس على نحو ما يسمح القانون للرئيس. الا ان نصوص ذلك القانون ذاته تحتم على البيت الابيض سحب السفير بعد عام اي مع بدء اقرار الميزانية الجديدة.

وكانت معارضة تعيين فورد قد تأسست على ان القرار كان بمثابة التنازل لدمشق وان سجله الديبلوماسي غير متشدد بقدر كاف. ولم تفلح محاولات «استاذ» فورد ـ اي جون نيغروبنتي ـ مدير المخابرات الوطنية السابق في اقناع اعضاء الكونغرس المتشددين بإنهاء تجميد قرار الموافقة على تعيين فورد. الا ان ما قام به السفير خلال الاحداث الحالية في سورية من جولات علنية واعمال اعتبرتها دمشق استفزازية ادى الى تآكل المعارضة لتعيينه داخل الكونغرس. واظهرت تصريحات متعددة ادلى بها كتاب يمينيون في الولايات المتحدة ان المتشددين الذين اعتبروا تعيين فورد تنازلا امام دمشق باتوا يعتبرون ذلك خطوة موفقة. وانتهى الامر بأن حسمت «الطماطم» التي ألقيت السفير فورد من قبل مؤيدي الرئيس بشار الاسد خلال جولة له في دمشق الخلاف بين البيت الابيض والكونغرس ليقر المجلس التشريعي بالإجماع تعيين السفير في موقعه الحالي. من جهة أخرى، نقل راديو «سوا» الأميركي عن فورد تأكيده أن قمع السلطات السورية للمظاهرات يقود البلاد إلى الفوضى. وقال السفير الاميركي: «إن الولايات المتحدة لا تقود سورية إلى الفوضى ولم تتدخل في عملية الانتقال إلى الديموقراطية.. وإنما ما يقود سورية إلى الفوضى هو أعمال العنف والقمع الذي تمارسه السلطات السورية ضد المتظاهرين السلميين». وأضاف فورد أن المطلب الوحيد لواشنطن هو أن تحترم السلطات السورية الحقوق الأساسية لشعبها المكفولة بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي وقعت عليه دمشق.

● واشنطن ـ أحمد عبدالله والوكالات